

المنهجية والمفاهيم

إنَّ التَّطوُّرَ العِلْمِيَّ والتَّكْنُوْلُوْجِيَّ الَّذِي عرَفْتَهُ البَشَرِيَّةُ فِي السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ وما أَحْدَثَهُ مِنْ 'انْفِجَارٍ مَعْرِفِيٍّ'، وَثَوْرَةٍ تَكْنُوْلُوْجِيَّةٍ، وَتَحَوُّلَاتٍ جَوْهَرِيَّةٍ فِي أَمْطِ التَّفْكِيرِ وَوَسَائِلِ الإِنْتِاجِ وَفِي جَمِيعِ مَنَاحِي الحَيَاةِ، إِلَى جَانِبِ ظَاهِرَةِ العَوْلَمَةِ وما أوجَدْتَهُ مِنْ مَنَافَسَةٍ دَوْلِيَّةٍ غَيْرِ مَسْبُوقَةٍ فِي مَجَالِ اقْتِصَادَاتِ المَعْرِفَةِ، وَضِعَ بِلْدَانُ العَالَمِ، وَمِنْ بَيْنِهَا البِلْدَانُ العَرَبِيَّةُ، أَمَامَ تَحْدِيَّاتٍ كَبِيرَةٍ يَرْتَبِطُ مَأْثَمُهَا بِمَدَى التَّحَكُّمِ فِي المَعْرِفَةِ وَضَبْطِ مُكُونَاتِهَا، وَالْقُدْرَةِ عَلَى التَّحَوُّلِ مِنْ مَنظُورِ التَّنْمِيَةِ القَائِمَةِ عَلَى المَوَارِدِ المَادِيَّةِ وَالتَّطْبِيعِيَّةِ إِلَى تَنْمِيَةٍ ذَكِيَّةٍ قَائِمَةٍ عَلَى المَوَارِدِ المَعْرِفِيَّةِ. فَفَقَدَ غَدَا مَوْضِعَ المَعْرِفَةِ اليَوْمَ مِنْ القَضَايَا الجَوْهَرِيَّةِ فِي مَشْرُوعِ التَّنْمِيَةِ الإِنْسَانِيَّةِ، إِذْ لَمْ يُعَدِّ مَعْيَارُ الفَصْلِ بَيْنَ الرُّقْيِ والتَّخَلُّفِ يُقَاسُ بِضَعْفِ الدَّخْلِ، وَلَمْ تُعَدِّ مَقْدَرَاتُ بِلْدَانِ العَالَمِ تُحَدِّدُ بِمَا لَدَيْهَا مِنْ مَوَارِدٍ مَادِيَّةٍ وَطَبِيعِيَّةٍ، أَوْ بِمَسَاحَتِهَا أَوْ عَدِدِ سَكَّانِهَا، أَوْ حَجْمِ قُوَّتِهَا العَسْكَرِيَّةِ، وَإِثْمًا بِقُدْرَتِهَا عَلَى إِنتِاجِ المَعْرِفَةِ وَتَطْوِيرِهَا وَالتَّحَكُّمِ فِيهَا.

وَضُمْنَ هَذَا المُنْعَطَفِ التَّارِيخِيَّ الهَامَّ، تَحْتَاجُ البِلْدَانُ العَرَبِيَّةُ إِلَى الانْكَبَابِ عَلَى رَدْمِ الفُجُواتِ المَعْرِفِيَّةِ وَالتَّغْلِبِ عَلَى مَوْطِنِ الخَلَلِ والقُصورِ، وَفَتْحِ وَرَشِ التَّنْمِيَةِ بِمُخْتَلَفِ أَشْكَالِهَا، خُصُوصًا التَّنْمِيَةَ الإِنْسَانِيَّةَ، بِاعْتِبَارِهَا المَفْتَاخَ وَالمُدْخَلَ الأَسَاسِيَّ لِرِفَاةِ الإِنْسَانِ وَجُودَةِ الحَيَاةِ. وَضُمْنَ هَذَا الإِطَارِ، يُعَدُّ اليَوْمَ إِيجَادُ نِظَامٍ مُتَكَامِلٍ لِرُصْدِ وَاقِعِ المَعْرِفَةِ فِي العَالَمِ العَرَبِيِّ مُطْلَبًا أَسَاسِيًّا، لِأَنَّ بِلْدَانَ العَالَمِ يُكُونُ فِي الوَقْتِ الرَّاهِنِ بَوَابَةً رَئِيسِيَّةً لِمُقَارَبَةِ النُّهُوضِ بِالأَدَاءِ المَعْرِفِيِّ العَرَبِيِّ وَامْتِلَاكِ مَقَالِيدِ تَوْجِيهِهِ وَتَوْظِيْفِهِ لِمَآرِبِ التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ. ذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ دُونَ حَضْرِ الفُجُواتِ وَتَشْخِصِ مَوَاطِنِ الخَلَلِ وَالعَوَاقِقِ الَّتِي تَسُودُ مُخْتَلَفَ مَجَالَاتِ المَعْرِفَةِ يَسْتَحِيلُ وَضْعُ اسْتِرَاطِيَجِيَّاتٍ مُمَكِّنَةٍ وَلَا بَرَامِجَ تَنْمُوِيَّةٍ فَعَّالَةٍ.

صَحِيحٌ أَنَّ السَّاحَةَ الدَّوْلِيَّةَ تَزْخُرُ بِلَوَائِحَ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ الأَدَلَّةِ وَالمَوْشُرَاتِ ذَاتِ العِلَاقَةِ بِمَجَالَاتِ تَنْمُوِيَّةٍ عَدَّةً، سَاهَمَتْ فِي الكَشْفِ عَنِ مَوْقِعِ المَنْطِقَةِ العَرَبِيَّةِ عَلَى خَرِيْطَةِ العَالَمِ المَعْرِفِيَّةِ وَالتَّنْمُوِيَّةِ وَسَاعَدَتْهَا عَلَى مَعْرِفَةِ مَا لَدَيْهَا مِنْ فُرْصٍ وَمُعْيقَاتٍ، إِلاَّ أَنَّ هَذِهِ الأَدَوَاتِ

عَلَى أَهْمِيَّتِهَا تَظَلُّ عَاجِزَةٌ عَلَى النِّفَازِ إِلَى خُصُوصِيَّاتِ الوَضْعِ العَرَبِيِّ وَتَعْرِفُ مَعْضَلَاتِهِ الحَقِيقِيَّةَ. فَبالرَّغْمِ مِنَ التَّطَوُّرِ الَّذِي شَهِدَهُ مَجَالُ المَوْشُرَاتِ فِي السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ، وَالَّذِي سَاهَمَ فِي تَعزِيزِ المَلَاءَمَةِ بَيْنَ اِحْتِياجَاتِ السِّيَاسَاتِ لِلْمَعْلُومَاتِ وَمَدَى تَوْفُرِ مُعْطِيَّاتِ قَابِلَةِ المُمَقَارَنَةِ عَلَى المَسْتَوَى الدَّوْلِيِّ، فَإِنَّ أَغْلَبَ المَوْشُرَاتِ المَتَدَاوِلَةِ حَالِيًّا لَا تَأْخُذُ فِي الحُسْبَانِ تَعَدُّدَ المَجْتَمَعَاتِ البَشَرِيَّةِ، وَتَنْوَعِهَا، وَاخْتِلَافَ ثِقَافَاتِهَا وَمَسْتَوِيَّاتِهَا الاِقْتِصَادِيَّةِ، وَطَبِيعَةَ مُكْتَسَبَاتِهَا المَعْرِفِيَّةِ. وَهَذَا مَا يَجْعَلُ البَرَامِجَ وَالإِجْرَاءَاتِ المَقْتَرَحَةَ عَلَى البِلْدَانِ لِحَلِّ مَشْكِلاتِهَا التَّنْمُوِيَّةِ، اسْتِنَادًا إِلَى نَتَائِجِ تِلْكَ المَوْشُرَاتِ، تَصْطَبِخُ بِالنَّمْطِيَّةِ وَلَا تَلَامَسُ المَشْكِلاتِ الحَقِيقِيَّةَ². وَقد تَعَالَتْ، فِي السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ، أَصْواتُ نَاقِدَةٍ عَدَمَ قُدْرَةِ التَّقَارِيرِ الصَّادِرَةِ عَنِ المُنْظَمَاتِ الدَّوْلِيَّةِ وَمُقَابِيْسِهَا المَعْتَمَدَةِ لِنَتَبُّعِ الأَوْضَاعِ التَّنْمُوِيَّةِ عَلَى اِكْتِشَافِ «إِبْدَاعَاتِ تَنْمُوِيَّةٍ مَحَلِّيَّةٍ» وَقِيَّاسِهَا، لِأَسْبَابِ عَدِيدَةٍ مِنْ بَيْنِهَا أَنَّهَا «لَا تَعْمَلُ إِلاَّ عَلَى قِيَاسِ مَعْدَلَاتِ التَّنْمِيَةِ مِنْ خِلالِ نَمُودِجِ التَّنْمِيَةِ العَرَبِيِّ، وَهُوَ نَمُودِجٌ غَيْرُ مُكْتَمَلٍ، وَبِالتَّالِيِ فَالرَّهَانُ عَلَيْهِ، يَحْرِمُ الإِنْسَانِيَّةَ مِنْ خِيَرَاتِ التَّنَوُّعِ وَالاسْتِيفَادَةِ مِنْ تَجَارِبِ مُتَعَدِّدَةٍ»³. إِلَى جَانِبِ ذَلِكَ، جَاءَ فِي إِحْدَى القُرَآءَاتِ النَّقْدِيَّةِ لِتَقْرِيرِ اليُونِسْكَو حَوْلَ التَّنْمِيَةِ فِي البِلْدَانِ العَرَبِيَّةِ أَنَّ «بِامْعَانِ النِّظْرِ فِي ارْتِبَاطِ المَوْشُرَاتِ الإِحْصَائِيَّةِ بِالأُمُورِ المَدْرُوسَةِ وَمُنَاسِبَتِهَا لِلْمَجْتَمَعِ... وَبِالأَخْذِ بِعَيْنِ العِتْبَارِ مَحْدُودِيَّةِ المَوْشُرَاتِ وَتَفَاوُتِ مَصْدَاقِيَّتِهَا نَدْرِكُ أَنَّهُ بِتَغْيِيرِ المَوْشُرِ أَوْ تَعْدِيلِهِ يَرْتَفِعُ بِلْدَانٌ مَا وَيَهْطُ... بَلْ وَيَعْنِي هَذَا أَنَّهُ مِنْ يَمْلِكِ صِيَاغَةَ المَوْشُرِ الإِحْصَائِيِّ يَمْتَلِكُ قُوَّةَ التَّأثيرِ لِصِيَاغَةِ الرَّأْيِ العَامِ وَتَوْجِيهِ السِّيَاسَاتِ التَّطْبِيقِيَّةِ، وَقد تَعَكَّسَ المَوْشُرَاتِ الصُّورَةُ بِتَوَازُنٍ وَعَدَلٍ وَقد يَكُونُ هُنَاكَ انْحِيَاظٌ وَغَيْبٌ»⁴. وَهَذَا كُلُّهُ يُؤَكِّدُ أَنَّ قِيَاسَاتِ مَسْتَوِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ بِأَشْكَالِهَا المُخْتَلِفَةِ، رَغْمَ تَعَدُّدِهَا، «لَا تَزَالُ بِحَاجَةٍ إِلَى المَزِيدِ مِنَ التَّنْقِيحِ سِوَا مَا فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِأَسَالِبِ اخْتِيَارِ مَكُونَاتِ الأَدَلَّةِ التَّنْمُوِيَّةِ المُسْتَخْدَمَةِ فِي قِيَاسِ التَّقَدُّمِ أَوْ مَدَى مَنَاسِبَتِهَا لِلظُّرُوفِ المَحَلِّيَّةِ وَخُصُوصِيَّةِ الدَّوْلِ وَأُولُوِّيَّاتِهَا الوَطَنِيَّةِ».

من هنا وُلِدَتِ فِكْرَةُ مَوْشُرِ المَعْرِفَةِ العَرَبِيِّ...

فِي ضِوَاءِ مَا سَبَقَ، تَتَضَّحُ أَهْمِيَّةُ عَمَلِيَّاتِ رُصْدِ تَطَوُّرِ الأَوْضَاعِ التَّنْمُوِيَّةِ فِي مُخْتَلَفِ المَيَادِينِ الحَيَوِيَّةِ

وهذا ما يُفسَّر اتِّساع الفجوة المعرفية إلى درجة تُكوِّن معها عقبةً كبيرةً في طريق تراكم المعرفة وتدبير اقتصادها، بما يخدم أغراض التنمية. وهذا ما تعاقبت على إثباته تقارير المعرفة العربية التي انطلقت من رؤية عربية للتحديات التي تواجه المنطقة في الانتقال إلى مجتمع المعرفة، بحثاً عن سُبُل وآليات تساعد على الانخراط بإيجابية وفعالية في مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وإلى تطوير مؤسسات واعدة وأفراد متميزين لكسب رهان التنمية بمختلف أشكالها.

فقد سعى التقرير الأول⁷ إلى إمالة اللثام عن العديد من المفاهيم المحورية، مثل مفهوم مجتمع المعرفة ومنطلقاته وأسسها، وطبيعة الأداء العربي في هذا المجتمع الكوني الجديد. وسعى أيضاً إلى الوقوف على الفرص والمخاطر التي تواجه المنطقة في اكتساب المعرفة وإنتاجها وإبداعها وتوظيفها باعتبارها أداة رئيسية للتنمية الإنسانية والنهضة، مع التركيز على التلازم بين ثلاثية التنمية والحرية والمعرفة. وينطلق التقرير من مسلمة أن النهوض بالأداء المعرفي العربي يُكوِّن مدخلاً إلى إصلاح الوضع التنموي في الوطن العربي، داعياً إلى حسن توظيف المخزون المعرفي العربي والتواصل الإيجابي المنتج مع المخزون العالمي.

وبناءً على ما أفضى إليه التقرير الأول من نتائج حول الأداء المعرفي في المنطقة، اتَّجه التقرير الثاني⁸ نحو إرساء القاعدة الأساسية لبناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة؛ بتوضيحه أسس التعامل مع آليات واستراتيجيات إعداد الأجيال القادمة للانخراط الإيجابي والفعال في بناء مجتمع المعرفة وولوج آفاقه الرَّحبة. وتميَّز هذا التقرير باعتماد منهجية بحثية دقيقة وصارمة بتصميمه حزمة أدوات قياس مكنت من قياس عددٍ من المهارات المعرفية والوجدانية والاجتماعية التي يمتلكها طلبه المرحلة الثانوية، واستكشافه منظومة القيم التي تُؤطر قناعاتهم وسلوكياتهم، والبيئات التمكينية المتاحة لهم. وعلى نحو خاص، سلَّط التقرير الضوء على نُظُم التعليم العربية باعتبارها المدخل الرئيسي إلى إعداد النشء العربي، وتجهيزه بالمعرفة، للمساهمة في بناء مجتمع

وتتبَّعها، وتؤكد الحاجةً تالياً إلى بناء مؤشرات عربية بمواصفات علمية، تعمل على ردم شروخ المؤشرات المتداولة وتكون كبوصلة ترصد حركة التقدم في المنطقة العربية؛ ومن ثمَّ تساعد على توجيه السياسات التطويرية نحو الاحتياجات الحقيقية للبلدان العربية وأولوياتها الوطنية. وهذا التوجُّه ففزة نوعية في مسيرة تقارير المعرفة العربية، تنتقل بها من مرحلة رصد الوضع المعرفي في المنطقة وتحليله إلى مرحلة بناء أدوات منهجية رائدة يُمكن بواسطتها تشخيص إشكالياتها التنموية، وضبط استراتيجيات تحركها لكسب معركة المعرفة وتوظيفها بغية تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، وفق رؤى تنموية وسياسات تطويرية مدروسة بعيدة عن الارتجال والقرارات الآتية. فإذا سلَّم مع ستوارت⁵ أن من غير الممكن إدارة شيء لا يُمكن قياسه، أو مع بوخ وآخرين⁶ أن الإدارة والقياس وجهان لعملة واحدة، تُدرك أهميته استحداث أدوات منهجية وعلمية كفيلاً بقياس الخطى ورصدها في درب التواصل المُفضي إلى التقدم نحو مجتمع المعرفة والانخراط فيه بإيجابية، بل والمشاركة في بنائه. فمن شأن مثل هذه الأدوات إرشاد أصحاب القرار والمختصين في مختلف الميادين الحيوية إلى مواطن القوة والضعف في المسيرة التنموية، وتشخيص عوامل النجاح والإخفاق، وُصولاً إلى التَّحديد الأدقِّ لمعالم التحرك والتقدُّم نحو المستقبل بخطوات وبيدة وهادفة وواثقة. هذا هو إذاً طموح المرحلة الحالية في مشروع المعرفة العربي: إنتاج مؤشِّر عربيٍّ للمعرفة مبني على معايير علمية، وهي فكرة جرى تصوُّرها في تقارير المعرفة العربية الثلاثة الماضية، كما سيُزاد شرحها في الأقسام الآتية.

الإطار الفكري والمفاهيمي

تقارير المعرفة العربية: بداية رصد الواقع المعرفي العربي ورسم رهانات المستقبل

تشهد المنطقة العربية العديد من العوامل والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي أعاقَت ولا تزال تُعيق توليد المعرفة وإنتاجها واستثمارها وتبادلها في إطار نسيج وشبكة فعَّالين.

عربي للمعرفة، والتي كانت حاضرةً في الرؤية التي رسمتها تقارير المعرفة العربيّة منذ بدايتها. فقد جاء في تقرير المعرفة الأول: «ليس هناك سبيل للنهوض بالمعرفة دون فحص جيد وموضوعي لمواطن الخلل ولمجمل الثقوب والثغرات، التي ازدادت اتساعاً بحكم غياب خطة واضحة للتغلب على مثبّطات أو ما يمكن تسميته أعطاب المعرفة في مجتمعنا... ويعتبر هذا الدليل خطوة مركزية في باب الإعداد لبناء مجتمع المعرفة العربي، حيث تُبنى القواعد وتُرتب البيانات وتبتكر المؤشّرات في إطار التّواصل مع الذات وأحوالها المعرفية، دون إغفال الاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال»¹¹.

مقاربة جديدة لمفهوم المعرفة من أجل التنمية المستدامة

لقد سبق التّوسّع في تحليل مفاهيم المعرفة والتنمية والاستدامة في تقرير المعرفة السابق، لذا يتطرّق إليها هذا القسم باختصارٍ شديد، مركزاً خصوصاً على الروابط التي تجمعها.

المعرفة المقتردة قاطرة التنمية المستدامة

تحتلّ المعرفة في عالم اليوم منزلة الصّدارة في المشاريع المجتمعية الكبرى لمختلف بلدان العالم، لأنّها مفتاح كلّ نهضة ونماء، ورافدٌ أساسي لتحقيق التنمية الشاملة. والدول التي تمتلك ناصية المعرفة هي الأقدر على تحقيق الازدهار الاقتصادي، وتوفير الرفاه لمواطنيها، واحتلال مكانة مرموقة في التصنيفات العالمية ذات الصلة. من ثمّ، فإنّ المعرفة المتسمة بالاقتران والتّمكن لم تعد مسألة اختيار، وإمّا هي قضيّة مصير الانتماء إلى العصر الحاضر ورهانه. ولا يمكن للتنمية أن تتحقّق ما لم تُصبح المعرفة جزءاً لا يتجزأ من الثقافة المجتمعية وأنظمة القيم التي تحكّم هيئات صنع القرار.

تجدر الإشارة إلى أنّ المعرفة المقصودة هنا ليست مجمل الحقائق التي يتوصّل إليها الإنسان أو المدارك التي يُكوّنها عن ذاته وعن محيطه فحسب، وليست مجرد تراكم للمعلومات فحسب، وإمّا هي

المعرفة، وفي المنافسة العالمية. وانتهى التقرير بتقديم رؤية متكاملة عن استراتيجيات وعمليات إعداد الأجيال القادمة لبناء مجتمع المعرفة، تقوم على التلازم بين ثلاثية المهارات والقيم والتمكين.

واستكمالاً لدعم الجهود العربية الرامية إلى الانخراط في بناء مجتمع المعرفة واقتصادها كمدخل أساسي إلى الإصلاح والتنمية في الوطن العربي، جاء التقرير الثالث لِيُسلط الضوء على قضية مصيرية هي إعداد الشباب وتأهيلهم للمساهمة في عمليات نقل المعرفة وتوطينها، استعداداً لبُلوغ آفاقٍ أرحبٍ وأوسعٍ تتحقّق فيها التنمية الإنسانية المستدامة. وسعى التقرير، عبر منهجية متنوعة جمعت بين الدراسات المكتبية والمُسوح الميدانية، إلى إقامة الدليل على أنّ «إذا كانت المعرفة هي محرك التقدم ومصدر ثروة الشعوب في عصر مجتمع المعرفة في الحضارة العالمية المعاصرة، فإن الشباب هم القوة المنوط بها نقل المعرفة وانتشارها وتوطينها واستخدامها وتوظيفها في جهود التنمية. غير أنه إذا لم تكن هناك بنى ثقافية وسياسية فاعلة تتيح المشاركة والاندماج وتتيح اكتساب المعارف والمهارات المختلفة، فلن يستطيع الشباب الاندماج بفعالية في الحياة والمجتمع»¹⁰.

هكذا، كوّنت تقارير المعرفة الثلاثة أداةً جدية لرصد واقع المنطقة العربية وإبراز مواطن القوة والضعف، والفرص والإمكانيات، والتّحديات، والآفاق المستقبلية، مستندة إلى مبادئ البحث المنهجي، والتحليل الموضوعي، والتشاركية الفاعلة، والرؤية المتطورة. وقد ساهم التراكم المعرفي الذي أتاحتته هذه التقارير، فضلاً عن رفع الوعي بإمكانات البلدان العربية وتحدياتها، في وضع الأسس الأولى لأدوات تقييم واستقصاء منهجية (اختبارات، ومقاييس، واستبيانات)، واحتساب المؤشّرات الضرورية للمتابعة والمقارنة. إذ لم تكتفِ بالدراسات المكتبية المهمة فحسب، بل دأبت أيضاً على اعتماد نهج المُسوحات الميدانية، لاستقاء المعلومات مباشرة من مصادرها ومن الفاعلين المعنيين بها. ويمكن اعتبار كلّ هذه الخطوات بدايات مهمة ساهمت في بلورة فكرة بناء مؤشر

أن تستجيب التنمية لهذا التنوع والتعدّد. وفي وقتٍ أحدثٍ عهدًا، صار مفهومُ التنمية في تعريفه الموسّع مستخدمًا على نطاقٍ واسع، مهيمًا على مفهومي التقدّم والتطوّر اللّذين كانا سائدَيْن في أدبيات علوم الاقتصاد والسياسة خلال القرن الماضي. واقتَرَ شيئًا فشيئًا مفهوميْن أُخرَيَيْن لا يَقلُّان عنه أهميَّةً، هما 'المعرفة' و'الاستدامة'؛ ما أدّى إلى زيادة أهمية هذه المفاهيم الثلاثة أهميَّةً وتعقيدها. فما دلالةُ هذا الارتباطِ إحدًا؟

ثمّة تعاريفُ كثيرةٌ أعطيت لمفهوم التنمية المستدامة، غيرَ أن أكثرها شيوعًا في محافل المنظمات الاقتصادية الدولية، التعريف الذي وضعته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية/الجنة برنتلاند ومفاده أن التنمية المستدامة هي التي تُلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها الخاصة¹⁴. وقد احتضن البنك الدوليُّ هذا المفهوم منذ البداية وسعى إلى تخليصه من طابعه التجريدي، ليُصبح قدر الإمكان مفهومًا إيجابيًا قابلاً للتطبيق؛ حيث أُعيدت صياغته مفهوم الاستدامة بشكلٍ منهجيّ يَسمح بإخضاعه لمِحَك الاختبار عبر التعامل معه في إطار مشروع ثلاثي الأبعاد: اقتصادي، واجتماعي، وبيئي. تبعًا لذلك، اشترط ربط التنمية بصفة الاستدامة إذا استطاعت أن تُحقّق حاجات الحاضر من دون إهمال الحاجات المستقبلية لأبيّ مجتمع في أبعاده الثلاثة الأساسية المذكورة أنفًا للاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

وكان البنك الدوليُّ أيضًا من السباقين إلى وضع مفهوم المعرفة في صميم التنمية مباشرة، من خلال مبادرة «المعرفة من أجل التنمية»¹⁵، حيث أقرّ بأنّ الفجوة الحقيقية تكمن في القدرة على اكتساب المعرفة، وليست في الدّخل، وبأنّ القدرة على خلق التنمية هي بأهميّة رأس المال الماديّ. وأقرّ أيضًا بأنّ الفرق بين البلدان أو الفئات الاجتماعية الفقيرة والغنية ليس في ضعف الموارد المالية فحسب ولكن أيضًا في ضعف قدرتها على إنتاج المعرفة، أو مشاركتها، أو استخدامها لمواجهة التحدّيات اليومية التي تُواجهها. وفي ابتعاد ملحوظٍ عن اقتصاديات الحرية الاقتصادية المطلقة، شدّدت المبادرة كذلك

سلسلةً من عمليّات البحث والتّحصيل والتّحليل والتّقدّر والاستخلاص للوصول إلى إنتاج أفكارٍ وأدواتٍ جديدة قابلة للاستخدام والتّوظيف. من هنا، فإنّ المعرفة الجديدة بالامتلاك هي تلك التي يسعى إليها الإنسان حثيثًا لإدراك تعقيداتها واكتشافٍ مختلفٍ آليّات اشتغالها، بهدف الاستفادة منها وتسخيرها لخدمته. وبذلك فإنّ المعرفة المساعدة على التطوّر والنمو ليست حالة ثابتة ولا هي بسلعة جاهزة، وإمّا هي المعرفة التي تتحقّق بالسّعي والجهد والنشاط الفكريّ التوّاق الإبداع، والمقرون بإمكانية تحقيق مضامينها وتوظيفها لإحداث تغييراتٍ إيجابية لصالح الإنسان وتنمية قدراته وتوسيع اختياراته؛ ولذا كان ارتباط المعرفة الرّصينة والمقتدرة بالتنمية ارتباطًا وثيقًا ومتصلاً. فالمعرفة جدوة التنمية ومحركها الأساسي، وهي «ليست مجرد نتاج للتقدّم، وإمّا هي أيضًا، وهذا هو الأهم، وسيلة لإحداثه، وحتى يمكن استخدام المعرفة بواسطة الأقطار العربيّة، من أجل إحداث تنمية وتقدّم وانتعاش مجتمعيّ، فإن هناك حاجة لاستيعاب المعرفة كحسّ، تمامًا كاستيعاب واستخدام حواس النظر واللمس والشم، إلخ»¹².

وتعدّ التنمية، كمفهوم، ظاهرةً حديثة نسبيًا، حيث برز الاهتمام بمفهوم التنمية على نحو خاصّ بعد الحرب العالمية الثانية، وربط بدايةً بعلم الاقتصاد، مبيّنًا تفكيرًا أحاديّ الجانب للتنمية. لكن فكرة التنمية الإنسانية ليست جديدة¹³، إذ توجد إشاراتٌ عديدة إلى علاقة الإنسان بالتنمية لدى فلاسفة اليونان وخصوصًا أرسطو، الذي قال «من الواضح أن الثورة لا تمثّل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه، فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر». كما شدّد ابن خلدون منذ ما يزيد على خمسة قرون في «المقدمة» على أنّ للإنسانية أبعادًا ثلاثة: اقتصادية وسياسية وفكرية؛ وأنّ من الواجب فهم الإنسان، أي ما يُعرّف اليوم بالتنمية الإنسانية. وقد وسّع الفكر الحديث هذا المفهوم ليشمل كلّ جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ووضعا الإنسان في صلب أي مشروع تنموي. بهذا المعنى أصبحت التنمية أوسع من أن تُحصّر في جانبٍ دون آخر، لأنّ محورها الإنسان، وهو بطبيعته متعدّد الجوانب ومختلف الحاجات، وبالتالي من الضروري

على الحاجة إلى دعمٍ نشيطٍ من الدولة والتجمُّعاتِ
البلدانيَّةِ الإقليمِيَّةِ لجهودِ اكتسابِ المعرفةِ.

في المنطقة العربيَّةِ، جسَّدَ الاهتمامُ بالمعرفةِ لتحقيقِ
التَّنميةِ نفسَه في الموسوعة العربيَّةِ للمعرفة من
أجلِ التَّنميةِ المُستدامة. وتقدَّم هذه الموسوعةُ
مرجعيَّةً معرفيَّةً متكاملة لفهم التَّنمية المُستدامة
من جميع جوانبها. ومن بين ما جاء في المجلدِ
الأولِ أن: «أي حديث عن التَّنمية المُستدامة في
العالم العربي لا يمكن أن يتمَّ إلا في ضوء التعرف
الكامل على ما يجري حولنا ويؤثر في عمليَّة التَّنمية
بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، وفي رصد التحوُّلاتِ
التكنولوجيَّةِ وتأثيراتها وفرز القضايا الأساسيَّة التي
يتميز بها القرن الحالي، والتي يحتاج التعامل معها
إلى فهم واضح وتخطيط طويل الأجل وتنفيذ دقيق
مع قدرة كاملة على متابعة هذا التنفيذ...»¹⁶.

وبذلك أصبح بداهةً استخدامُ المعرفةِ كوسيلةٍ للإنتاج
والتَّنمية لا يُمكن الاختلافُ بشأنها. وفيما تتراجع
أهميَّةُ التراكمِ الماليِّ، تتعاظَمُ أهميَّةُ التراكمِ المعرفيِّ
كحجرِ زاويةٍ في الفكر الجديد، ومعياريٍّ محوريٍّ
للتَّنمية الإنسانيَّة المُستدامة. وهذا هو الرُّهانُ الأكبرُ
للبلدانِ العربيَّةِ في الوقتِ الرَّاهِنِ الذي أجملَه أحدُ
المفكرين العربِ حينَ قال: «يسجل التاريخ أن ازدهار
الحضارة، وصنوه رفعة اللغة القوميَّة، ارتبط في هذه
البقعة من العالم، كما في باقي بقاع العالم، بالقدرة
المتميِّزة في مضمارِ اكتسابِ المعرفة، تماما كما تراقق
تدهور المنطقة حضاريا في القرون السبعة الماضية مع
انحطاط القدراتِ المعرفيَّة. ولعل هذا قانون إنساني
عام: الموقع من اكتسابِ المعرفة يحدِّد قيمة الأمم،
صعودا وأفولا. والبشر هم معين المعرفة ووعاؤها،
وما غير ذلك من إدعاء يربط التَّوصيل للمعرفة باقتناء
أدوات وآلات من ثمار التقانات الأحدث المُستوردة
ليس إلا محض هراء ينمُّ عن جهل بحقائق الأشياء»¹⁷.

وبخصوص قياسِ المعرفةِ من أجلِ التَّنمية، تُعدُّ
مبادرةُ البنكِ الدَّوليِّ، 'منهجية تقييم المعرفة'، من
المبادراتِ الرائدةِ في هذا المجال. ففي نطاقِ السعي
إلى مساعدة البلدانِ على تحديد التَّحدياتِ التي
تواجهها، والفرصِ المتاحةِ لها في مسيرتها نحو اقتصادِ

المعرفة، طُوِّرت أداة مرجعيَّة تفاعليَّة تستهدف رُصدَ
المستوى العامَّ لاستعدادِ البلدانِ تجاه الاقتصادِ القائمِ
على المعرفة¹⁸. وتنتج هذه المنهجية على مؤشرين
هما مؤشُرُ المعرفة ومؤشُرُ اقتصادِ المعرفة: يُمثِّل
المؤشُرُ الأوَّلُ في المتوسطِ البسيطِ ثلاثَ ركائزٍ هي
نظامُ الابتكارِ، والتَّعليمُ والتدريب، والبنية التَّحتيَّةُ
لتكنولوجيا المعلوماتِ والاتِّصالات؛ بينما يُمثِّل الثاني
المتوسطُ الحسائيُّ لأربع ركائزٍ هي الثلاثُ المذكورة،
ومعها ركيزةُ النظامِ الاقتصاديِّ والمؤسَّسي¹⁹.

على المستوى العربيِّ، برزت بعضُ المحاولاتِ لقياسِ
جوانبِ معرفيَّةِ كمؤشَّراتٍ فرعيَّةٍ تدخل مع مؤشَّراتِ
أخرى في تركيبة مؤشُرٍ تأليفيٍّ أشمل. ويذكر في
هذا الصددِ مؤشُرُ التَّنافُسيَّةِ العربيَّةِ الذي سبقَ
تقديمه، حيثُ توجَد في أحد مؤشَّراتِه الفرعيَّةِ (مؤشُرِ
التَّنافُسيَّةِ الكامنة) ثلاثُ ركائزٍ هي:

- الطاقَةُ الابتكاريَّةُ - توطين التَّفانِيَّةِ (8 متغيِّرات):
نسبةُ الصادراتِ ذاتِ التَّفنيَّةِ العاليةِ، وصافي
تدفُّقِ الاستثمارِ الأجنبيِّ المباشر - في المئة من
الاستثمار الإجماليِّ، ونسبةُ وارداتِ المُعدَّاتِ
والآلاتِ من إجماليِّ الوارداتِ، وعددُ المقالاتِ
العلميَّةِ والتَّفنيَّةِ، ونسبةُ الطلبة المسجَّلين في
العلوم والتَّكنولوجيا، والإنفاقُ على البحثِ
العلميِّ، وعددُ الباحثين لكلِّ مليون ساكن، وعددُ
براءات الاختراع؛
- رأسُ المالِ البشريِّ (7 متغيِّرات): الإنفاقُ على
الصِّحة، ومعدَّلُ توفُّعِ الحياة، ومعدَّلُ انخفاضِ
الأُمِّيَّةِ، ومعدَّلُ الإنفاقِ على التَّعليمِ، ونسبةُ
الإناثِ إلى الذكور في مرحلتي التَّعليمِ الابتدائيِّ
والثانويِّ، ومعدَّلُ الالتحاقِ بالتَّعليمِ الثانويِّ،
ومعدَّلُ الالتحاقِ بالتَّعليمِ الجامعيِّ؛
- البنيةُ التَّحتيَّةُ التَّفنيَّةُ (7 متغيِّرات): كلفه
استخدامِ الإنترنت، وخطوطِ الهاتفِ الثابتِ لكلِّ
100 من السَّكانِ، وعددُ مستخدمي الإنترنتِ
لكلِّ 100 من السَّكانِ، وعددُ مشرِّكي الهاتفِ
النَّقَالِ لكلِّ 100 من السَّكانِ، وعددُ الحواسيبِ
الشخصيَّةِ لكلِّ 100 من السَّكانِ، وعددُ حوادمِ
شبكةِ الإنترنتِ الآمنة لكلِّ 100 من السَّكانِ،
ومتوسطُ تكلفةِ المكالماتِ المحليَّةِ²⁰.

مؤشر المعرفة العربي: مقومات مفهوم متعدد الأبعاد

المنظور يعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة، يُرْكَزَانِ كِلَاهُمَا عَلَى الْبَشَرِ كِمَحَوْرٍ لِهَمَا، وَيَهْدَفَانِ كِلَاهُمَا إِلَى الْاِسْتِمَارِ فِيهِمْ وَتَنْمِيَةِ قُدْرَاتِهِمْ وَتَوْسِيعِ خِيَارَاتِهِمْ. فَالتَّعْلِيمُ صَانِعُ الْإِنْسَانِ الْمُبْدِعِ وَالْمَبْتَكِرِ، وَصَانِعُ الْأُمَّمِ وَالشُّعُوبِ الرَّاقِيَةِ؛ كَمَا أَنَّهُ صَانِعُ الْعَقْلِ الْمُمْتَمِزِ الَّذِي يُنْتِجُ ثَرْوَةَ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي تُكَوِّنُ رَأْسَ الْمَالِ بِلُغَةِ الْاِقْتِصَادِ الْحَدِيثِ²¹، لِذَلِكَ يَفْرَضُ نَفْسَهُ كَمَكُونٍ طَبِيعِيٍّ وَضَرُورِيٍّ فِي تَرْكِيْبَةِ مَوْشَرِ الْمَعْرِفَةِ الْعَرَبِيِّ.

ففي ظل اقتصاد عالمي جديد قائم على المعرفة، صار القدر الذي يتمتع به أي شعب من التعليم أفضل سبيل لتأمين مستقبله. والبلدان التي تفشل في إنشاء أنظمة تعليمية شاملة، وذات جودة عالية، تواجه خطر تباطؤ النمو، واتساع الفجوات المعرفية. فالتعليم في الواقع هو الحاضر الذي تتكون من خلاله القيادات العامة والخاصة، وتبنى فيه الكفاءات والمهارات والخبرات الفنية والعلمية والأدبية. وفي هذا الظرف الذي يحتد فيه التسابق على حيازة المعرفة، تصبح فعالية منظومة التعليم ما قبل الجامعي مدخلا رئيسيا إلى تجهيز الشباب للنفاذ إلى عوالم الإنتاج والإبداع المعرفي، وإحدى وسائل توفير الرفاه للأفراد والمجتمعات؛ بفضل مساهمة التعليم في التخفيف من آفة الفقر، والقضاء على اللامساواة، والمساعدة على تحسين صحة الفرد والمجتمع، وتعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعيين. لذلك كان الاتجاه نحو إنتاج مؤشر يتجاوز قياس الأبعاد الكمية للمنظومة التعليمية، والتركيز الحصري على المخرجات، ليأخذ بعين الاعتبار عناصر مهمة من البيئات التمكينية

في ضوء ما سبق، انطلقت عملية بناء مؤشر عربي لقياس الوضع المعرفي في الأقطار العربية، مستندة إلى الرؤية التي حفزت تقارير المعرفة منذ صدور عددها الأول واستهدفت إقامة مجتمع يقوم على مركزية المعرفة المبدعة والخلاقة كقاطرة للتنمية، ومستثمرة المكاسب التي ركنها التجارب السابقة في هذا المجال. ووعيا بالطبيعة المركبة للمعرفة وتعدد مجالاتها، واعتبارا لواقع البلدان العربية ومتطلباتها التنموية الراهنة، اتجه الاختيار إلى بناء مؤشر عربي للمعرفة يتركب من ستة مكونات حيوية تمثل رافعات التنمية في المنطقة العربية، هي:

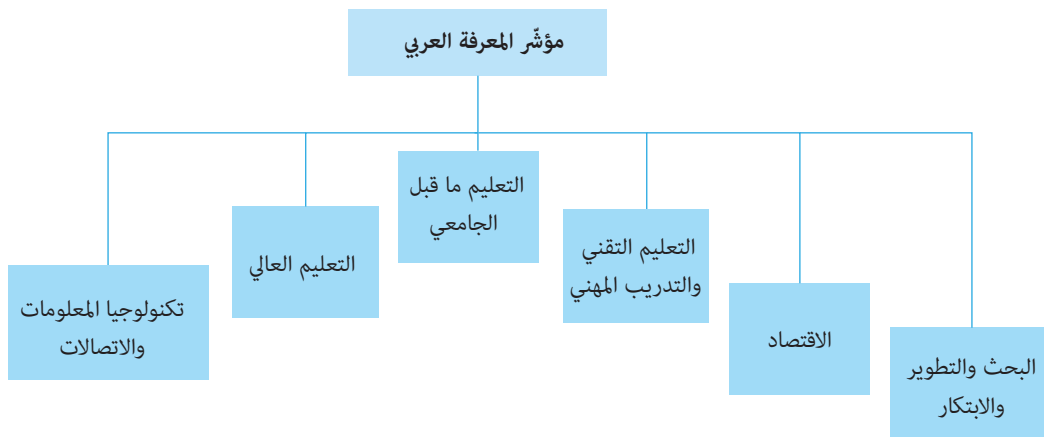
- التعليم ما قبل الجامعي؛
 - التعليم العالي؛
 - التعليم التقني والتدريب المهني؛
 - البحث والتطوير والابتكار؛
 - الاقتصاد؛
 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ويوضح الشكل 1 هذه المكونات الستة التي سيشار إليها باسم «مؤشرات فرعية».

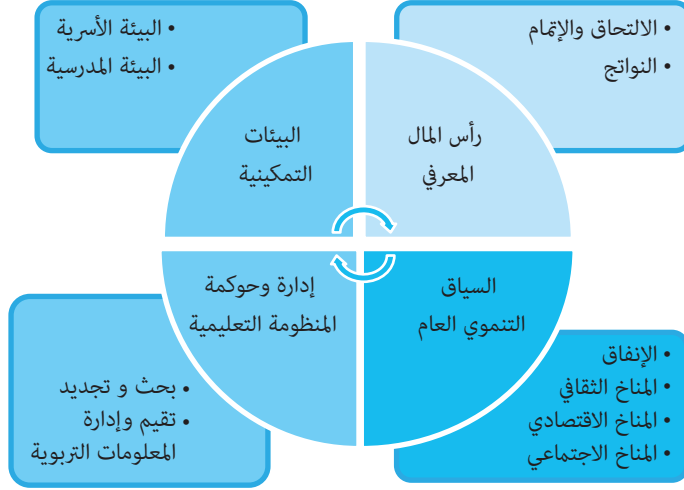
شرح مقومات مؤشر المعرفة العربي: أهميته القطاعات ومكوناتها

التعليم بأنواعه: يمثل التعليم المكون الأم في منظومة نشر المعرفة، وهو بحق صانع التنمية والنمو. من هذا

الشكل 1:

العناصر المكونة لتركيب مؤشر المعرفة العربي





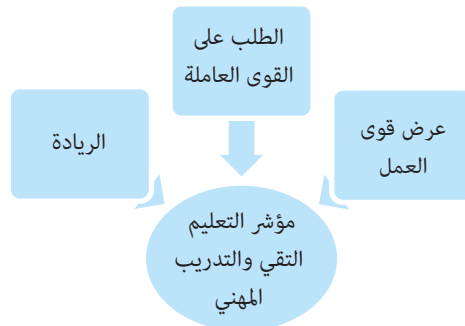
حواله الخطط التنموية لأهدافها المتعلقة بالإعداد التّفني والمهني للشباب؛ كما أنه المسؤول عن التّكّيّف السريع مع طبيعة التحوّلات المتسارعة، المصاحبة لثوريّ التّفنّيّة والمعلومات، جنبًا إلى جنبٍ مع مؤسّسات التّعليم العالي الأخرى. ونظرًا إلى الارتباط المباشر بين منظومة التّعليم التّفنّي والتدريب المهنيّ وسوق العمل، تركز البناء على مؤشر مركّب من ثلاث ركائز رئيسية يُوردها الشكل 3. لكنّ توفّر البيانات يُعدّ من أكبر الصعوبات التي واجهت بناء هذا المؤشر وحالت دون إدراج العديد من المتغيّرات الهامّة وذات العلاقة في تركيبته. لذلك، تقرر احتساب المؤشر في هذه المرحلة بما توفّر من البيانات، على أن يتوسّع فيه تدريجًا مع الحرص على وضع خطة لسدّ ثغرات البيانات.²³

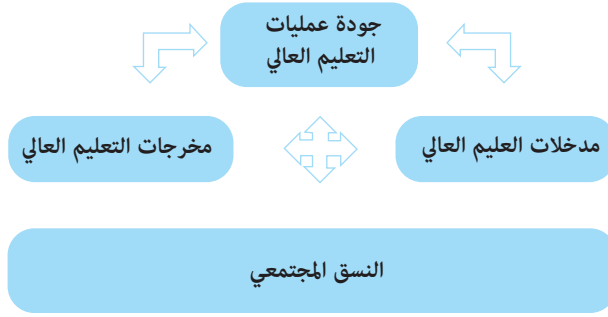
يُكوّن التّعليم العالي المرتبط بالبحث العلميّ بوابة تحضير الشعوب للدخول إلى المجتمعات الجديدة

والسياق التنمويّ العامّ، باعتبارها عوامل أساسية في تحديد أداء المنظومة وجودة مخرجاتها. بذلك، تمّ التوصل إلى مؤشر مركّب يقوم على أربع ركائز يعرضها الشكل 2.

في ما يتعلّق بالبيانات المطلوبة لتفعيل هذه الركائز ومؤشراتها الفرعية، اعتمد بالخصوص على بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، وبيانات البنك الدولي، ونتائج دراسة الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (تيمس) للعام 2011، وغيرها.²²

أصبح لعامل التّعليم الفنيّ والتدريب المهنيّ دور محوريّ في تسيير دفة الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، لأنه رافد أساسي في إعداد الكوادر الوطنية وأحد أهمّ الأسلحة لمكافحة الفقر. ولا يؤثر هذا العامل على نحو مباشر في محاربة البطالة ودعم دخل الفرد ومستوى المعيشة فحسب، بل يكوّن أيضًا المحكّ الذي تتمحور



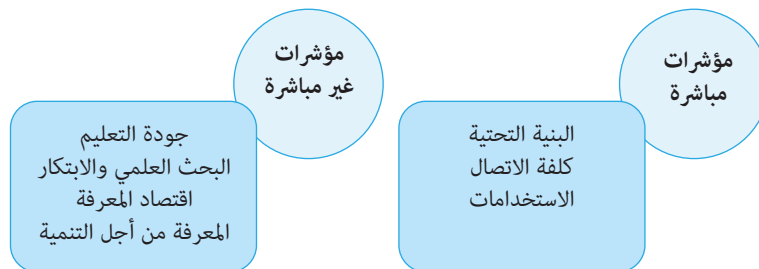


رؤيتها المستقبلية. في الوقت نفسه، تتأثر عناصر هذا القطاع على نحوٍ شديدٍ بجودة القطاعات الأخرى المكوّنة لمنظومة المعرفة. وبالتالي بات لزاماً تصميم مؤشرٍ خاصٍّ مرَكَّبٍ من مجالين لهما الدرّجة ذاتها من الأهمية: المؤشّر المباشر الذي يعكس قوة البنية المعلوماتية التحتية للدولة ومدى ملائمة تكلفة الاتصال لدخول الأفراد، ودرجة استخدام الأفراد والمؤسسات والحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات الحياتية؛ بينما يُعبّر المؤشّر غير المباشر عن مدى جودة التعليم الأساسي والفنيّ والعالي، وموقف البحث العلميّ والابتكار، والمناخ التشريعيّ، وسهولة إدارة الأعمال، وكفاءة الرعاية الصحيّة (الشكل 5). وبشأن البيانات، اعتمد أساساً على التقرير العالميّ لتكنولوجيا المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصاديّ العالميّ، وبيانات معهد اليونسكو للإحصاء والبنك الدوليّ، وقاعدة بيانات مرصد الصحة العالميّ²⁶.

الاقتصاد: ما من شكٍّ في أنّ الاقتصاد هو عصب الحياة اليوم، لأنّ معظم المشكلات التي تواجه جهود التنمية في مختلف الأقطار ترتبط بنواحي الاقتصاد مباشرةً

المتحوّلة إلى الاقتصاد الجديد المبنيّ على المعرفة التي تُحسّن التنمية وترقى بالإنسان. فمؤسسات التعليم العالي، كما ورد في تقرير المعرفة الثالث²⁴، هي المنتج لرأس المال البشريّ الذي تتطلبه التنمية الشاملة وسوق العمل ويُعتبر عاملاً حاسماً ورئيسياً في التقدم الاقتصاديّ والاجتماعيّ في أي مجتمع. ولبناء مؤشرٍ مرَكَّبٍ عن منظومة التعليم العالي في المنطقة العربيّة، اختير المدخلُ السّقيّ للتمكن، إلى جانب قياس المخرجات، من دراسة التفاعلات بين مختلف مكونات المنظومة في ما بينها، ومع السياق المجتمعيّ (الشكل 4)، باعتماد بيانات اليونسكو والبنك الدوليّ، ومؤشراتٍ أخرى مثل التنافسية الاقتصادية، واقتصاد المعرفة، ومؤشّر الابتكار العالميّ، وتقرير المعرفة العربيّ لعام 2014²⁵.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يميّز هذا القطاع بخصوصيةً شديدة نظراً إلى تأثيره على نحوٍ مباشر في كلّ الأنشطة والخدمات لجميع قطاعات الدولة، بحيث أصبح يحتلّ مكان القلب في استراتيجيات البلدان التي تستهدف المعرفة كمرتكزٍ أساسيٍّ في

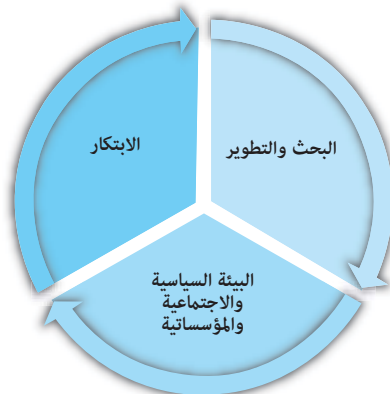




البحث والتطوير والابتكار: يُعدّ البحث العلمي والتطوير والابتكار من السمات الأساسية التي تُميّز اقتصادات البلدان المتقدمة عن نظيراتها النامية، وتُعتبر اليوم روافد لا غنى عنها لتحقيق التنمية المرتكزة على المعرفة المبتكرة والمقدّرة. واعتباراً لحاجة البلدان العربية إلى تطوير العلوم والبحوث والتكنولوجيا كقاعدة لدعم مجتمع المعرفة في القرن 21 وإقامة مجتمع مبتكر، كان التوجّه نحو بناء مؤشر للبحث والتطوير والابتكار يُصمّم بحيث يبرز العلاقة التفاعلية بين هذه الركائز الثلاث في ما بينها ومع مجموعة من المتغيرات البيئية والبنوية. ويتواءم هذا الخيار المنهجي مع الاتجاه الحالي لبناء دورة متكاملة من البحث والابتكار مدعومة ببنية تحتية بحثية حديثة. تبعاً لذلك، تتضمّن الهيكلية المقترحة للمؤشر المركب المتعلّق بالبحث والتطوير والابتكار ثلاثة مؤشرات فرعية مركّبة هي المؤشر الفرعي للبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، والمؤشر الفرعي للابتكار، والمؤشر الفرعي للبحث

أو بشكل غير مباشر. فالعديد من المعوّقات في وجه المشاريع التّنمويّة وتوفير مقوماتها الأساسية ترتبط بالوضع الاقتصاديّ السائد. ويرى بعض الباحثين أن التحدّي الاقتصاديّ أخطر التحدّيات وأهمّها على الإطلاق، لأنه عامل الحفاظ على استقلال البلاد، والحفاظ على كرامتها وتحقيق مطامحها في التقدّم والرخاء. والنمو الاقتصاديّ مرتبط بقطاعات أخرى حيويّة في المجتمع، كالسياسة والتعليم والعدل وغيرها من العوامل المساعدة على الاستثمار الاقتصاديّ أو المنفّرة منه. لهذا، يستلزم الإصلاح الاقتصاديّ توفّر مناخ استثماري واعد لرأس المال بنوعيه الماديّ والبشري²⁷.

يُبنى مؤشر الاقتصاد المقترح على ثلاث ركائز رئيسية تتفرّع إلى عددٍ من المؤشرات الفرعية (الشكل 6) التي اختيرت من مصادر دولية على رأسها: المنتدى الاقتصاديّ العالمي، ومنظمة اليونسكو، والبنك الدولي، وغيرها²⁸.



والتطوير؛ يتفرّع كلُّ منها إلى ركائزَ ومن ثمَّ إلى ركائزَ فرعيةٍ تُفَعَّلُ بانتقاء متغيّراتٍ من قواعد بيانات البنك الدولي ومعهد اليونسكو للإحصاء والمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن تقارير التنافسية العالمية²⁹.

التخطيط والتطوير والتجديد وإذكاء روح المنافسة؛ ما يُساهم في نمو الرصيد العربي في التراكم المعرفي العالمي.

لا يدعي هذا العمل انطلاقةً من عدمٍ بقدر ما يروم أن يكون حلقةً جديدةً في مسيرة المعرفة العالمية، تستثمر المخزون المعرفي السابق وتستنير بالمقاربات المنهجية التي أثبتت قيمتها العلمية. لذا، حرص فريقُ البحث منذ البداية على ضبط مفهوم المؤشر المركب، والاطلاع على المبادرات العربية السابقة في مجال بناء المؤشرات المركبة، وضبط مراحل العمل وأدواته المنهجية، مع الحفاظ على المنهج التشاركي الذي دأبت عليه تقارير المعرفة السابقة؛ المتمثل في عقد لقاءاتٍ تشاوريةٍ منتظمة بين أعضاء الفريق المركزي للمؤشر، واستكمالها بورش عملٍ مع خبراء خارجيين في اختصاصات ذات علاقة مباشرة بمحاور العمل. وهذا ما سيُفصّل في القسم التالي.

مفهوم المؤشر، ومواصفائه، وأنواعه

على الرغم من الاستعمال المكثف منذ عهد قريب لمصطلح 'مؤشر'، لكن هذا المصطلح لا يبدو معرفاً على نحوٍ وافٍ. فقواميس كثيرةٍ تكتفي بالإشارة إلى أن المؤشر «هو الذي يشير إلى شيء أو علامة تبين احتمال وجود شيء معين أو عدد يعبر عن علاقة بين كميّتين»³⁰، ما يؤدّي في كثيرٍ من الأحيان إلى الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى مجاورة (مثل الإحصاء والرمز والعلامة، إلخ). باختصار، يمكن تعريف المؤشر بكونه معلومةً كميّةً أو نوعيةً يحصل عليها وفق شروطٍ منهجيةٍ محدّدة تضمن صدقها وثباتها، بحيث يمكن الاطمئنان إلى نتائجها واستخدامها لإجراء مقارناتٍ زمانية و/أو مكانية على نحوٍ دوريٍّ أو مستمرٍّ. ويؤدّي المؤشر دورَ الكشاف الذي يمكن من التفتُّن إلى كلِّ تحوّلٍ يطرأ على المتغيّر المرتبط به، ويُفسح المجال من ثمَّ إلى الانطلاق في البحث عن تفسيراتٍ لذلك التحوّل. ويفيد بوتاني ونوجنلان، الخبيران من الفريق المشرف على بناء مؤشرات الاتحاد الأوروبي، أن المؤشرات ليست مجرد تعبيراتٍ أو عبارةٍ رقميّةٍ أو إحصاءاتٍ مبهمّة، وإنما هي إشاراتٌ مهمّةٌ تهدف إلى تقديم معلوماتٍ لمن يعنيه الأمر عن النتائج أو اشتغال منظومةٍ ما؛ كما تُوفّر قاعدةً لاستثارة

تجدد الإشارة في ختام هذا العرض إلى أن هذه المقومات الستة التي اختيرت لمؤشر المعرفة العربي ليست قطاعاتٍ منعزلةً وإنما هي منظوماتٌ متفاعلةٌ ومتكاملةٌ، وتشترك في كثيرٍ من المتغيّرات. مثلاً، يمكن لعدد من المتغيّرات أو المؤشرات الفرعية التي تدخل في تركيبة مؤشر قطاعات التعليم أن تساهم، على نحوٍ مباشرٍ أو غير مباشر، في العوامل الإنتاجية في الاقتصاد. وينطبق الأمر ذاته على مؤشرات مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتداخل أفقياً ورأسياً مع كلِّ المقومات الأخرى. على نحو مماثل، تكوّن مؤشرات مخرجات التعليم العالي متغيّراتٍ أساسيةً في أداء قطاع البحث والتطوير والابتكار التي بدورها تصبُّ مباشرةً في تحديد مستوى العملية الإنتاجية والاقتصاد، وتحديد مستوى النمو في العملية الإنتاجية؛ وعملية الاستثمار في عناصر الاقتصاد المختلفة؛ علماً بأن هذه المؤشرات المشتركة يمكن أن تختلف في أدوارها (مثلاً، يمكن أن تكون نوعيّة مخرجات التعليم ما قبل الجامعي مدخلاً إلى التعليم الجامعي، أو عاملاً متدخلًا في توصيف بيئة البحث والتطوير)، ويمكن لهذه المؤشرات أن تختلف أيضاً في أوزانها (مثلاً، قد لا يكون وزنُ توفّر بيئةٍ تكنولوجيةٍ في تركيبة مؤشر قطاع التعليم ما قبل الجامعي بوزنه نفسه في تركيبة مؤشر البحث والتجديد والتطوير).

المنهجية العامة لبناء مؤشر المعرفة العربي

يتمثل التحدّي الحالي المتعلق بمشروع بناء مؤشر عربي للمعرفة في الوصول بحلول العام 2017، إلى مؤشرٍ مركّب متكاملٍ، يُؤلف بين مجالاتٍ تنمويةٍ حيوية، ويتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن تكييفه واستخدامه في بلدان ذات مستوياتٍ تنمويةٍ مختلفة، على نحوٍ يمكن من رصد المعالم البارزة للمنجّرات والاختلالات رسداً دقيقاً، ومن تحويل البيانات إلى معلوماتٍ قابلةٍ للاستخدام والتوظيف في عمليات

رؤى جديدة واتخاذ قرارات ملائمة. ويمكن تعريف المؤشرات عمومًا بأنها أداة للقياس في مجال معين لوصف وضعية إنسانية في مجتمع من المجتمعات. فمؤشرات التنمية، على سبيل المثال، تمثل رموزًا لمستوى المعيشة الذي بلغه المجتمع، ونوعية الحياة التي يعيشها سكانه، وتقدير نتائج التأثير الذي أحدثته برامج ومشروعات التنمية في السكان. وتتجلى أهمية المؤشرات في كونها مقياس كمي أو نوعي تلخص المعلومات والمعارف عن الحوادث والظواهر التي تحدث في المجتمع. وقد تكون المؤشرات على شكل أرقام خام، أو نسب أو معدلات، أو جمل قياسية تشير إلى مستوى معين من الانجاز. وبحسب الحوت والشاذلي³¹، تُعدُّ المؤشرات كذلك وسيلةً لمتابعة مسار العمل والإنجاز في أي قطاع في مراحل المختلفة للحكم الموضوعي على إنجازه.

لابد من التمييز بين مفهومي المؤشرات والإحصاءات، حيث تُعبّر المؤشرات عن مقياس كمي أو نوعي يُستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية محددة، فيما الإحصاءات عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي على هذا الأساس، يختلف المؤشر عن الإحصاء في أنّ الأول لا يكتفي بعرض الواقع فحسب بل يمتد أيضًا لتفسيره وتحليله، في حين أنّ الثاني لا يعرض إلا الواقع وحده. من هذا المنطلق، يُمكن القول إنّ الإحصاء أساس يقوم عليه إعداد المؤشر؛ لأنه يؤدي إلى قياس دقيق وواقعي لحجم المشكلة من خلال المؤشرات حتى يتأتى الوقوف على أبعادها وتحديد أسبابها؛ ما يساعد على وضع الخطط وتحديد السياسات والاستراتيجيات المناسبة لحلّها.

يُستخلص مما سبق، أنّ المؤشر أغنى من الإحصاء في المضمون وأقوى في الدلالة، إذ يُعبّر عن ظواهر أعم وأشمل ترتبط بموضوع ذلك المؤشر. على سبيل المثال، يُمكن أن يُشير مؤشر العمر المتوقع عند الولادة إلى التحسّن العام في الأحوال المرتبطة بالمعيشة، لا إلى مجرد طول العمر. فضلًا عن ذلك، يرتبط المؤشر بهدف يسعى إلى تحقيقه، في حين أنّ الإحصاء لا يرتبط بهدف إلا من خلال دمج مؤشر. ويُفترض أيضًا أنّ المؤشرات جزء من كيان أكبر لإطار متكامل

من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، فيما ليس ضروريًا أن تنتمي الإحصاءات إلى كيان أكبر³².

أنواع المؤشرات

المؤشرات ثلاثة أصناف هي:

- المؤشرات المُمثلة: أكثر الأنواع انتشارًا واستخدامًا لأغراض البحث والإدارة والتخطيط، وتتمثل في اختيار متغيّر واحد للتعبير عن بعض سمات الموضوعات أو المنظومات التي يُراد قياسها. ويُعاب على هذا النوع اختزاله نظامًا مركبًا ومعقدًا في متغيّر واحد يصعب أحيانًا تبرير اختياره.

- المؤشرات المُجزأة: مختلفة عن النوع السابق في كونها تركز على تحديد متغيّرات كلّ مُكوّن من مُكونات المنظومة بأسلوب مستقلّ وحصريّ (عدم التداخل)، بدل استخدام متغيّر واحد كمؤشر للمنظومة ككل. ومن عيوب هذا التمثيل أنّه يُفضي إلى قائمة طويلة ومتشابهة من المتغيّرات قد تخلق صعوبات تطبيقية.

- المؤشرات المُركّبة: تأليفية لعدد من المتغيّرات التي تُترجم إلى معدّل يختزل الظاهرة أو الموضوع المقصود بالقياس. ولئن يُعاب على هذا النوع من المؤشرات أنّها تُؤدّي إلى تعميمات تخطّي على صغف بعض العناصر المُكوّنة، فإنّها تُعتبر أقرب إلى الواقع؛ لأنّها تعكس بنية الظواهر المُركّبة والمعقدة.

بخصوص المؤشرات المُركّبة، يُوجد تفاوت لدى المختصين في درجة تقبّلها والتسليم بجدواها. على سبيل المثال: يرى هايكس و سترتين، أنّ الدليل المُركّب غير ضروري، أو غير مرغوب فيه، أو مستحيل البناء³³. فإذا كانت الحاجات الأساسية أساسية فعلًا، فينبغي أن تُواجهها معًا كحزمة، وبالتالي لا مجال للمقايضة ولن يكون الدليل المُركّب ضروريًا؛ إذ لا يوجد مقدار من الإشباع الإضافي من أحدها يعوّض القصور الحاد في آخر. ويرى ماك غراناها و آخرون (1985) أنّ يجب عدم المبالغة في مشكلات اشتقاق دليل عام؛

وهذا المؤشر العربي لطاقه المستقبل هو المؤشر العربي الأول المخصص لمراقبة القدرة التنافسية للمنطقة العربية في مجال الطاقة المستدامة؛ ويستند في تفعيله إلى بيانات تُجمَع من مصادر المعلومات الدولية والمحلية لضمان الدقة والشفافية.

- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار³⁶: بالنظر إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية والانتقالية وما تبعه من تزايد المنافسة بين البلدان على جلب الاستثمار كقوة دفع للاقتصاد المحلي، أطلقت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات ('ضمان') عام 2013 مؤشراً مركباً يهدف إلى قياس قدرة البلدان على جلب الاستثمار الأجنبي. يتكوّن هذا المؤشر من ثلاث ركائز رئيسية، هي 'المتطلبات الأساسية أو المسبقة'، و'العوامل الكامنة'، و'العوامل الخارجية'، وتندرج ضمنها 10 مؤشرات فرعية مركبة من 114 متغيراً كمياً تُجمَع بياناتها من مصادر دولية تُوفّر قواعد معطيات قابلة للمقارنة. وقد شمل المؤشر 110 بلدان، بينها 17 بلداً عربياً. ويجري عرض النتائج باعتماد قيمة المؤشر في كلّ بلد وترتيبه عالمياً، مع إجراء مقارنات بحسب مجموعات البلدان (الدول العربية، أميركا اللاتينية، أفريقيا، أوروبا ووسط آسيا، شرق آسيا والمحيط الهادي، جنوب آسيا).

- مؤشر التنافسية العربية³⁷: يركّز هذا المؤشر المركب الذي وضعه المعهد العربي للتخطيط في الكويت على قياس تطوّر مستويات تنافسية الاقتصادات العربية في الأسواق الدولية ومتابعتها، معتمداً على مجموعة مقارنات مرجعية تتكوّن من بلدان كانت ذات يوم في وضع شبيه بالبلدان العربية لكن تفوّقت عليها بالأداء التنافسي. وهو يتكوّن من مؤشرين فرعيين: مؤشر التنافسية الجارية انطلاقاً من 53 متغيراً، ومؤشر التنافسية الكامنة انطلاقاً من 17 متغيراً؛ ويستند في توفير البيانات المتعلقة بها إلى قواعد البيانات الدولية والإقليمية. وعن المقارنة بالمجموعة المرجعية،

إذ رَغِمَ قَبولِ الصعوبة في تمثيل مؤشر ما مجمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو مُرضٍ ومختلف الأغراض، تدعو بعض الحاجات العملية إلى صياغة دليل عام، أو عدّة أدلة عامّة مختلفة، لمواجهة تلك الحاجات. لكنّ درونوفسكي (1966) يعتبر أنّ الأدلة التجميعية عن الظروف الاجتماعية حيويّة لتقييم الإنجاز الماضي وابتكار السياسات من أجل المستقبل. ومع أنّ المؤشرات الاجتماعية الفردية تُعطي معلومات دقيقة عن بعض عناصر الظروف الاجتماعية، إلا أنّ امتلاك صورة أكمل وأدقّ بشكل معقول عن الكل لا يستغني عن الأدلة التجميعية³⁴.

تجارب عربية سابقة في مجال بناء المؤشرات المركبة

كما سبق بيانه، تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس في كلّ مراحل المشروع التنموي، بدءاً بالتخطيط له ووصولاً إلى تقييم نتائجه. ونظراً إلى التحوّلات الواسعة في مفهوم التنمية، شهدت المؤشرات بدورها تنوعاً وتطوراً هامين. وفي هذا الصدد، ظهرت مبادرات عربية عديدة لبناء أدلة أو مؤشرات مركبة شملت مجالات عدّة أغنت الساحة العربية بمؤشرات مختصة في ميادين تنموية مختلفة. من بين هذه المبادرات، على سبيل المثال:

- المؤشر العربي لطاقه المستقبل³⁵: مؤشر من التجارب العربية الناجحة في مجال بناء مؤشرات عربية مختصة، وهو ثمرة مبادرة أطلقها عام 2011 المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بالشراكة مع مؤسسة الخطة الزرقاء ومشروع كفاءة الطاقة في قطاع البناء في دول حوض المتوسط، لدراسة مؤشرات كفاءة الطاقة في 17 بلداً عربياً بحسب أكثر من 30 مؤشراً مختلفاً. وتوفّر هذه الأداة، التي تُعنى بتقييم وقياس السياسات، مقارنة تفصيلية لتطور الطاقة المتجددة وكفاءتها، من خلال ما تُتيحه من تحاليل كمية ونوعية، وما تُقدّمه من شرح للجوانب الأساسية المكوّنة لسوق الطاقة؛ مثل السياسات والقدرات المؤسسية والفنية، والاستراتيجيات والبيانات الاقتصادية-الاجتماعية، والاستثمارات.

يُرَكِّزُ على مدى ابتعادِ البلدانِ العربيَّةِ عن القِيَمِ المرَجِعيَّةِ؛ بحيثُ «يمكن تحويل هذه المسافة إلى مقدار الجهد الواجب بذله وطبيعة السياسات الواجب اتباعها لتجسير هذه الفجوة»³⁸.

الخطوطُ المنهجيةُ العامَّة: المبادئُ والمراحلُ والأدوات

يتطلَّب السعيُّ إلى وضع مؤشِّرٍ عربيٍّ للمعرفة، سليم البناء وقابلٍ للاستمرارِ والمنافسة، الارتكازَ على جملة مبادئٍ وموجَّهاتٍ منهجيَّة تقود العمليَّة في جميع مراحلها. ومن بين المبادئِ ما هو عامٌّ تشترك فيه كلُّ القطاعاتِ المعنيَّة، وما هو خاصٌّ بالخياراتِ الداخليَّة الخاصَّة بكلِّ قطاع.

المبادئُ العامَّة

- بناء المؤشِّر على ركائزَ تتعلَّق بمجالاتٍ تدرج ضمنَ الأولوياتِ التَّنمويَّة للبلدانِ العربيَّة، دون أن تعزلَ نفسها عمَّا يحدث من حراكٍ تنمويٍّ في بقية بلدان العالم؛
- مراعاةُ اختلافِ المساراتِ بين البلدانِ العربيَّة نفسها وإفساحِ المجالِ لظهور الخصوصياتِ الوطنيَّة، مع إتاحة إجراءِ مقارناتٍ إقليمية ودوليَّة قدرَ الإمكان؛
- الحرصُ على أن يُحقِّقَ عرضُ المؤشِّراتِ المعادلةَ الصعبة التي تضمَّن عرضًا مركَّبًا ومختصرًا عن الأوضاعِ المعرفيَّة-التَّنمويَّة، لكنَّ فيه ما يكفي من التفاصيلِ لتجنُّب الوقوع في تبسيطٍ مضلِّ للواقعِ المعقَّد أصلًا؛
- الضغطُ على قوائمِ المؤشِّراتِ، وهو التحدِّي الأكبر، بحيثُ تحتوي على العددِ الضروريِّ الكافي لتكون سندًا قويًّا لواضعي السياسات، من بلدانٍ تواجه رهاناتٍ مختلفَةً في مجالِ المعرفة، دون أن تتحوَّل إلى مجلِّداتٍ إحصائيَّة منفردة؛

- وجوبُ انتقاءِ البياناتِ الضروريَّة لتفعيل المؤشِّراتِ المقترحة من قواعدِ البياناتِ المعتمَدة و/أو التقاريرِ الدوليَّة المتعارفِ عليها. ونظرًا إلى الطبيعةِ التجريبيَّة لهذه المرحلة التي لا تستهدف أيَّ نوعٍ من المقارناتِ أو الاستقراءاتِ للواقعِ الرَّاهن، فقد تقرَّر بشأنِ تواريخِ نشرِ هذه

البياناتِ الوقوفُ في حدود عام 2005، لإتاحة الحصولِ على أكبرِ قدرٍ ممكنٍ من البيانات التي تُحوَّل احتسابَ المؤشِّراتِ؛ مع إدراكِ ضرورةِ الحدِّ من هذا المدى في المراحلِ الآتية من بناء المؤشِّر.

المبادئُ الموجهةُ للمؤشِّراتِ القطاعية

- يُبنى مؤشِّرٌ مركَّبٌ خاصٌّ بكلِّ قطاعٍ وفقَ رؤيةٍ معيَّنة يَرتئها الباحثُ باعتباره متخصصًا في المجال، مع الحرصِ على أن تُنزلَ في إطارِ رؤيةٍ تقاريريَّة المعرفة العربيَّة؛
- ينتقي كلُّ باحثٍ ما يراه ضروريًّا من مؤشِّراتٍ فرعيَّةٍ ومتغيِّراتٍ لبناء المؤشِّرِ القطاعي، بحيثُ يُوفَّر للقارئ، عندَ تطبيقه على بلدٍ ما، ملمحًا متكاملًا عن وضع ذلك البلد في كلِّ ما يتعلَّق بمكوِّناتِ المؤشِّرِ الأساسيَّة؛
- بما أن القطاعاتِ تتفاعل في ما بينها، فمن الطبيعيِّ ظهورُ مؤشِّراتٍ أو متغيِّراتٍ مشتركةٍ بينها. وفي هذه الحالة، يُنسَّق بين الباحثين في كلِّ ما يتعلَّق بالمفاهيمِ ومصادرِ البيانات، تجنُّبًا لأيِّ شكلٍ من التضرابِ؛
- يُحدِّد كلُّ باحثٍ التركيبةَ الملائمةَ للقطاع الذي يُشرف عليه، وبالتشاورِ مع باقي أعضاء الفريق، كما يُحدِّد الأوزانَ التي يراها مناسبةً مع توضيحِ مبرراتِ كلِّ ذلك؛
- في حال وجودِ ركائزٍ أساسيَّةٍ أو مؤشِّراتٍ فرعيَّةٍ أو متغيِّراتٍ ضمنَ تركيبةِ المؤشِّرِ المقترح لا تتوفر في شأنها بياناتٌ، فإنَّ الباحثَ مدعوٌّ إمَّا إلى تعويضها بالأقربِ إليها، إذا كان ذلك لا يمسُّ جوهرَ المؤشِّر، وإمَّا أن يحتفظ بها على أن تُفعلَ لاحقًا عندَ توفُّرِ البيانات. في هذه الحالة، يمكن التحدُّث عن تركيبةٍ مأمولة (ما يجب كونه في المراحلِ اللاحقة) وتركيبيةٍ حاليَّة (ما هو ممكنٌ حاليًّا).

مراحلُ بناءِ مؤشِّرِ المعرفةِ العربيِّ

بالنظرِ إلى الإجراءاتِ المنهجيةِ والتفنيَّة التي يتطلَّبها بناءُ مؤشِّرٍ مركَّب، وما تستدعيه عمليَّةُ اختبارِه ميدانيًّا من جمعِ بياناتٍ واحتسابِ قِيَمٍ وتحليلِ نوعيٍّ للنتائج، يُرَكِّزُ العملُ في هذه المرحلةِ الأولى، المُعتبرة تحضيريةً،

أحدث التقارير الإقليمية والدولية المهتمة بمجال المعرفة والتنمية، مع تفحص أهم قواعد البيانات التابعة لمنظمات إقليمية ودولية ذات علاقة بموضوع العمل الحالي؛

- مقابلات معمقة مع خبراء عرب وأجانب من ذوي الخبرة في منهجيات بناء المؤشرات التربوية وتطويرها؛

- ورشة عمل إقليمية مع خبراء تربويين ومختصين وذوي علاقة بالمجال التربوي وتقييمه ومتابعة تطوره؛

- تحليلات إحصائية للبيانات وتأويل نتائجها؛

- سلسلة من أوراق المرجعية أنجزها خبراء من المنطقة العربية.

نتيجة لكل ما سبق، بُنيت ستة مؤشرات قطاعية مركبة تُفصل تباعاً في الفصول اللاحقة، علماً بأن الاهتمام يتركز في هذه الفصول على بيان الأسس الفكرية والنظرية التي بُنيت عليها المؤشرات، وإبراز الإجراءات المنهجية التي استند إليها، والانتهاج بعرض تركيبية كل مؤشر بمختلف تفرعاته وتبريرات اختيارها، إلى جانب توضيح التفاصيل التقنية المتعلقة بأوزان المؤشرات وتركيبها.

ويتمثل المخرج النهائي لهذه المرحلة في تطبيق هذه المؤشرات المختلفة على البلدان العربية، كل بحسب ما تتوفر عنه من البيانات المطلوبة، وعرض النتائج في شكل ملّمح تفصيلي يُوفّر قراءة للوضع المعرفي في كل بلد، في شتى المجالات المكونة للمؤشر الكلي.

ولإبراز أهمية الوضع المعرفي ككل، وانعكاساته على حياة الأفراد من خلال مستوى الرفاه الذي يتمتعون به ونوعية الخدمات التي تُوفّر لهم، توجّه التفكير إلى تسليط الضوء تباعاً، بدءاً من التقرير الحالي لمؤشر المعرفة العربي، على جملة من المجالات الحيوية ذات الصلة المباشرة بجودة الحياة (مثل الصحة، والبيئة، والأمن، وغيرها) أو القضايا الهامة ذات التأثير الكبير في المعرفة من أجل التنمية (مثل قضايا النوع الاجتماعي، والإعلام، والحريات، وغيرها). وستكون الانطلاقة في مجال الصحة، نظراً إلى أهميته وتأثيره المباشر بالمستوى المعرفي. وقد شغل هذا المجال

على وضع تركيبية المؤشرات التأليفية «القطاعية» المكونة للمؤشر العام، «المؤشر العربي للمعرفة»، وانتقاء ما يمكن أن يُغذيها من مؤشرات متداولة حالياً على الساحتين الإقليمية والدولية، ورصد الفراغات التي تستوجب وضع خطط منهجية كفيلة بتوفير البيانات اللازمة.

وقد مرّت هذه المرحلة التحضيرية بثلاث مراحل أساسية: وصفية وتحليلية وبنائية، وأخيراً بمرحلة التجريب والتحقق:

• المرحلة الوصفية: قامت على إنجاز دراسات مكتبية وإجراء استشارات فردية بهدف الاطلاع على أهم المؤشرات ذات العلاقة بالركائز القطاعية لمؤشر المعرفة العربي المعتمده حالياً على الساحتين العربية والدولية. وتكمن أهميته هذه العملية في الإلمام بالمؤشرات المتوفرة وخصوصياتها حتى يتسنى تحديد الجوانب التي يتعين التركيز عليها وتجنب إعادة إنتاج مؤشرات متداولة؛

• المرحلة التحليلية: مهّدت لها المرحلة الوصفية وقامت على إجراء دراسة نقدية لهذه المؤشرات بهدف الوقوف على مميزاتها (المفاهيمية والتقنية) ومحدداتها (حدود استخدامها). وأهميته هذا العمل ضبطه مجالات التحرك التي يمكن أن تُحقق إضافة نوعية مميزة إلى مؤشر المعرفة العربي المستهدف؛

• المرحلة البنائية: أفضت إليها المرحلتان السابقتان وحُدّد فيها الاتجاه الذي سيتخذه كل مؤشر قطاعي في هذه المرحلة الأولى من بنائه؛

• المرحلة التجريبية: عُرّضت خلالها المؤشرات المتوصل إليها على مجموعة مُحكمين خارجيين للتحقق من الصدق الخارجي للعرض. وأخضعت البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات أيضاً إلى جملة تحاليل إحصائية للتحقق من اتساقها الداخلي والعلاقات البنائية التي تجمعها، وتوزيع أوزانها؛ كما سيأتي تفصيله لاحقاً.

الموارد المعتمده

- دراسات مكتبية: اعتمد فيها على مدونة متنوعة المصادر تكوّنت من مراجع أساسية عالمية في مجال بناء المؤشرات واستخداماتها، إضافة إلى

مكانة أساسية في الأهداف الإنمائية للألفية ولاحقاً ضمن أهداف التنمية المستدامة. وأصبح ركيزة أساسية في دليل التنمية البشرية، إلى جانب الأمية و«نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المصحح»؛ حيث حُدِّت ثلاثة خياراتٍ أساسية، يؤدي عدم تحقيقها إلى ضياع فرصٍ كثيرةٍ أُخرى على جميع مستويات التنمية، هي أن يحيا الإنسان حياةً طويلةً وصحيةً، وأن يكتسب معرفةً، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى عيشٍ كريم.

ختاماً

لا بدّ من التأكيد على أن «المؤشر علامة إرشاد عام لا يمكن الاستناد على دلالاته بمفرده لاستنتاج مغزى موثوق وكاف لاتخاذ قرار رشيد»⁴⁰، إذ لا تتجاوز وظيفته الفعلية الإشارة إلى وجهة السير دون أن تدلّ على كيفية الوصول إلى الهدف المبتغى. وتقضي المعرفة الدقيقة للمؤشر اطلاعاً كافياً على سبب وجوده وشروط إنتاجه أو بزوغه ومكونات البيئة التي احتضنته وسهلت ظهوره، والآثار التي يتركها بعد وجوده أو حدوده. وقد شبّه بعض الباحثين المؤشرات بالعلامات الموجودة في لوحة القيادة للسيارة التي تبعث إلى السائق باستمرار إشارات وتنبيهات، لكنها لا تُقدّم تفسيراتٍ لما يحدث ولا تُملي توجيهاتٍ معيّنة؛ حيث وعي السائق ومعارفه هي التي تُحدّد مدى قدرته على فهم تلك الإشارات وتوجيهه إلى الفعل المناسب. وفي هذا الصدد، يُؤكّد هؤلاء الباحثون على أهمية المنظور الزمني واستمرارية جمع البيانات، حتى تتسنى دراسة التطور؛ إذ لا يقتصر دور المؤشرات على «رسم صورة آنية» لوضع ما⁴¹.

لا شك في أنّ الصحة الجيدة حقٌّ من حقوق الإنسان، وللأمن الصحيّ علاقةً ارتباطاً وثيقةً بالتنمية، لأنه يُحرّر الإنسان من الأمراض والعدوى. فالأمن الصحيّ يدلّ على حالةٍ من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، وليس على مجرد انعدام المرض³⁹. لكنّ يُلاحظ في المنطقة العربية للأسف أن قضايا الصحة لا تحظى بالمكانة والاهتمام نفسيهما في البرامج والميزانيات، مقارنةً بقضايا الاقتصاد ومُؤه وقضايا التشغيل، رغم ما للصحة من وقع مباشر على التنمية بمختلف أشكالها. فالمرض والهشاشة الصحيّة لا يمكن أن يصبّا لصالح العمل والمثابرة اللذين يُعتبران العنصرَ الدينامي في عملية التنمية. صحيحٌ أن بعض بلدان المنطقة العربية أحرزت في العقود الأخيرة تقدماً ملموساً في المجال الصحيّ أمكن معه تأخير الوفاة وإطالة العمر وإنقاص معدّل وفيات الأطفال، غير أنّ هذه الجهود لا تزال تحتاج إلى مزيدٍ من المتابعة والتعزيز والتطوير. ففي ضوء التطور والتوسّع الكبيرين في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصحة، بات لزاماً على البلدان العربية أن تزيد العمل على استثمار هذه التطورات المعرفية والتكنولوجية بغيّة

- 1 إسْتَعِين فِي كِتَابَةِ الْجَزْءِ الْمَفَاهِيمِيِّ بِوَرَقَةٍ أَحْمَدُ أُوزَي الْمَرْجِعِيَّةِ (2015).
- 2 هشام المكي 2014أ.
- 3 هشام المكي 2014ب.
- 4 مجلة الرشاد 2014.
- 5 Stewart 1997.
- 6 Bukh et al 2001.
- 7 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2009.
- 8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.
- 9 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم 2014.
- 10 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم 2014.
- 11 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2009.
- 12 محمد رؤوف حامد 1999.
- 13 لبيب الطاهر وإلياس بيضون 2007.
- 14 World Commission on Environment and Development 1987.
- 15 World Bank 1999.
- 16 لبيب الطاهر وإلياس بيضون 2007.
- 17 نادر فرجاني 2014.
- 18 شمل التقرير الأحدث في عام 2012، 146 بلدًا، منها 15 بلدًا عربيًا.
- 19 World Bank 2012.
- 20 المعهد العربي للتخطيط 2012.
- 21 علي الحوات 2007.
- 22 راجع فصل «التعليم ما قبل الجامعي» من هذا التقرير.
- 23 راجع فصل «التعليم المهني والتدريب التقني» من هذا التقرير.
- 24 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم 2014.
- 25 راجع فصل «التعليم التعليم العالي» من هذا التقرير.
- 26 راجع فصل «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» من هذا التقرير.
- 27 عبد العزيز بن عبد الله السنبل 2002.
- 28 راجع فصل «الاقتصاد» من هذا التقرير.
- 29 راجع فصل «البحث والتطوير والابتكار» من هذا التقرير.
- 30 محمد عدنان وديع 2002.
- 31 محمد صبري الحوت و ناهد عدلي شاذلي 2007.
- 32 يمن محمد حافظ الحمادي (غ.م).
- 33 Streeten & Hicks 1979.
- 34 Scott & Drewnowski 1966.
- 35 المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة 2015.
- 36 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2013.
- 37 المعهد العربي للتخطيط 2012.
- 38 المعهد العربي للتخطيط 2012.
- 39 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009.
- 40 نخلة وهبه 2003.
- 41 Demeuse & Blondin 2001.